مرفق 3

ورقـــة بحـثية

حـــول دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

في تحقيق الهدف (16) مـــن أهـــداف التنـــمية المســـتدامة

"تحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية"

المحتويات

- الملخص
- مقدمة .
- مشكلة الدراسة- أهداف الدراسة – أهمية الدراسة – الجهات المستفيدة – أسئلة الدراسة.
- خطة البحث

المبحث الأول : الهدف 16 وأهم (الغايات) المرتبطة به.

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه تحقيق هدف الحوكمة الفعالة وتحقيق الغاية 16-6.

المبحث الثالث : دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الرابع : منهجية تدقيق الهدف "16" من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

المبحث الخامس : بعض التجارب الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تنفيذ الهدف 16.

المبحث السادس : إطار مقترح لتدقيق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن الهدف 16.

- النتائج – التوصيات
- – المراجع

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف (16)
من أهداف التنمية المستدامة
دراسة تحليلية

ملخص

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف رقم 16 وغاياته المختلفة المرتبطة بنبذ العنف، ومكافحة الفساد والرشوة، وبخاصة الغاية 16-6، ومحاولة الوصول إلى الآليات والمنهجيات المناسبة الواجب وضعها لمراجعة الهدف المذكور، وقياس مدى التزام الحكومات بتحقيق تلك الغايات.

وذلك في ضوء الإصدارات المهنية التي أصدرتها الإنتوساي، والتي تتضمن مبادئ ومعايير وإرشادات تختص بأنواع الرقابة الثلاثة (المالية، والأداء، والالتزام)، وتحديد أنواع التحديات، والاطلاع على تجارب الأجهزة العليا للرقابة ضمن مجتمع الإنتوساي لتبادل الخبرات ومعرفة أفضل الممارسات بهذا الشأن، من خلال توفير تقييمات مستقلة للإجراءات الحكومية، والمساعدة في تحديد مجالات التقدم، والمجالات التي تحتاج إلى إجراء تحسينات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتقديم مقترح لتطوير دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وبصفة خاصة الهدف 16.

بحيث يمكن لهذه الأجهزة أن تكون مثالا يحتذى به في تعزيز المساءلة والشفافية، وضمان إحقاق العدالة ومكافحة الفساد، وحفظ التنوع البيولوجي في جميع أنحاء العالم، وتوفير المعلومات الرقابية عن أجهزة الدولة المختلفة للجمهور، فيما لا يشكل مساساً بمصالح الدولة والأمن القومي.

مقـدمة

وضعت الأمم المتحدة في عام 2015 سبعة عشر هدفا تستهدف مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم وتعزيز التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وأحد تلك الأهداف وهو الهدف 16الذي يسعى إلى إقامة مجتمعات مسالمة يسودها العدل ولا يهمش فيها أحد، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، ومكافحة الفساد بمختلف أشكاله، وضمان حرية التعبير عن الرأي والإسهام في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم، وتطبيق القوانين والسياسات دون أي تمييز، وحل المنازعات عن طريق نظم سياسية وقضائية فعالة.

وقد اعتمدت العديد من البلدان أهداف التنمية المستدامة كإطار مرجعي لكافة خططها وسياساتها وبرامجها، ويسعى المواطنون دائما للتأكد من أن حكوماتهم تسير نحو الوفاء بهذا الالتزام.

وقد أدركت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "INTOSAI" الدور الحاسم للأجهزة أعضاء المنظمة في الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة موضوع خطة الأمم المتحدة لعام 2030 فقامت بإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن خطتها الاستراتيجية للفترة 2017-2022، وكذا الخطة الاستراتيجية التالية لها 2023 – 2028 (الأولوية 2) : حيث دعت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، لتوفير الشفافية في الإبلاغ عن التقدم المحرز، واقتراح التحسينات وذلك في سياق جهود التنمية المستدامة المحدد لكل بلد، والتفويضات الخاصة بكل جهاز رقابي.

وبصفة عامة يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كونها هيئات عامة مستقلة، ووفقا لمهامها الفردية والموارد المتاحة لديها، ولاستكمال مؤسسات المساءلة والجهات الفاعلة الأخرى بالإسهام في عمليات متابعة ومراجعة تنفيذ الجهود الحكومية لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها المكملة لها، مثل المساعدة في مكافحة الفساد وحماية الأصول العامة والبيئة والصحة والتعليم ....إلخ، والتواصل مع الأطراف ذوى الاهتمام المتنوعين مثل منظمات المجتمع المدني، مع التركيز بشكل خاص على الفئات والأفراد المهمشين، واستخدام إطار مراجعة الأداء الخاص بها للرقابة والتوجيه والإبلاغ بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تكون مثالاً يحتذى به من حيث الشفافية والمساءلة في العمليات الخاصة بها، بما في ذلك تدقيق الحسابات ورفع التقارير الرقابية، وكذا مشاركة أفضل الممارسات ضمن مجتمع الإنتوساي الإقليمي والدولي.

وسنناقش في الجزء التالي دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة من خلال:

- مشكلة الدراسة

شكل الدور الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فيما يتعلق برصد ورقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة جوهر أحد الموضوعين الرئيسيين للإنكوساي الثاني والعشرين الذي انعقد في عام 2016 بمدينة أبوظبي، حيث تم التأكيد على الاهتمام الكبير الذي توليه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لعمليات الرقابة المالية والتدقيق حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد المناهج الأربعة التالية:

✓ رصد مدى استعداد وجاهزية الحكومات الوطنية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
✓ القيام بعمليات الرقابة على الأداء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.
✓ المساهمة في تحقيق الهدف 16 الذي ينص على "بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة".
✓ إمكانية اضطلاع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدور نموذجي في الشفافية والمساءلة في تنفيذ مهامها.

- وتعتبر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عنصرا رئيسيا لتعزيز وتطوير مؤسسات حكومية فعالة من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة عند تدقيق النفقات العامة، وبالتالي يمكن للأجهزة الرقابية تقييم مدى استعداد الحكومات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعة التقدم المحرز بشأنها، فضلاً عن كونها خاضعة للمساءلة وشفافة.
- **وتتمثل مشكلة الدراسة** في تحليل دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف رقم 16وغاياته المختلفة وبخاصة الغاية 16-6، ومحاولة الوصول إلى الآليات والمنهجيات المناسبة الواجب وضعها لمراجعة الهدف المذكور، وقياس مدى التزام الحكومات بتحقيق تلك الغايات.

- أهداف الدراسة

1- عرض الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة، وتحليل بعض غاياته وبالأخص الغاية 16-6 "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى تحقيق العدالة وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات".
2- الوقوف على دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في رقابة تنفيذ الالتزامات الخاصة بتحقيق الهدف 16من أهداف التنمية المستدامة، في ضوء الإصدارات المهنية التي أصدرتها الإنتوساي، والتي تتضمن مبادئ وإرشادات ومعايير تختص بأنواع الرقابة الثلاثة (المالية، والأداء، والالتزام).
3- تحديد أنواع التحديات، وتقديم مقترح لتطوير دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وبصفة خاصة الهدف 16.

- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسـة فيما يلي :

- أن تحقيق التنمية المستدامة لا يتطلب تعزيز الاستدامة والحد من الفقر فحسب، وإنما أيضا ضرورة قيام المجتمعات المسالمة والعدل والحوكمة الرشيدة على نحو حاسم، وهو ما يسعى إليه الهدف 16 حيث ينبغى معالجة السلام والعدالة والحوكمة الفعالة فى جميع مستويات خطط التنمية بشكل متزايد وليس باعتبارهم مجرد عوامل تخلق ظروفا مواتية للتنمية وإنما كنواتج إنمائية في حد ذاتها.
- ينبغي أن يكون كل شخص قادرا على أن يعيش حياة مسالمة ومُرضية، خالية من النزاعات العنيفة وانعدام الأمن إذ أن هناك فجوة كبيرة تزداد اتساعا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين الدول المتضررة من مستويات مرتفعة من العنف والفقر والبلدان النامية الأخرى.
- يُعول الجمهور والجهات ذات الاهتمام المشترك ومنظمات المجتمع المدني على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومتابعة التقدم بشأنها، وكيفية إنفاق المخصصات المالية، وكفاءة وفعالية ذلك الإنفاق.

- الجهات المستفـيدة

- الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فى كافة البلدان المعنية بتحقيق أجندة الأمم المتحدة 2030.
- المنظمات الدولية والمجتمع المدني المهتمين بتنفيذ أعمال الرقابة على الأداء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، والمساهمة في تحقيق الهدف 16.
- كافة الباحثين والجهات الأكاديمية والمهنية المهتمين بقضايا التنمية المستدامة وكيفية الرقابة عليها.

- أسئلة الدراسة

1- ما هي أهم (الغايات) للهدف 16؟
2- ماهى التحديات التى تواجه تحقيق هدف الحوكمة الفعالة، وتحقيق الغاية 16-6؟
3- ما دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وما هي المنهجية المتبعة بهذا الشأن؟

4- ما هى أفضل الممارسات فى تحقيق الهدف 16، وكيفية الاستفادة منها؟

وسيتم تناول الإجابة على أسئلة الدراسة من خلال خطة البحث التالية والتى تتمثل في خمسة مباحث وتنتهي بإطار مقترح لتدقيق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن الهدف 16:-

- خطة البحث

المبحث الأول : الهدف 16 وأهم (الغايات) المرتبطة به.

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه تحقيق هدف الحوكمة الفعالة وتحقيق الغاية 16-6.

المبحث الثالث : دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الرابع : منهجية تحقيق الهدف "16" من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

المبحث الخامس : بعض التجارب الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف 16.

المبحث السادس : إطار مقترح لتدقيق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة العليا بشأن الهدف 16.

المبحث الأول
الهدف 16 وأهم (الغايات) المرتبطة به
الهدف السادس عشر: تحقيق السلام والعدل وإقامة مؤسسات قوية

هذا الهدف بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، لأنه يوفر الأساس للحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وتركز هذه المبادئ والأسس على تحسين نوعية المؤسسات وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتشمل القدرة على الحصول على المعلومات، والإفصاح عنها، وتحديد أسس للمساءلة والمراقبة، كما يتضمن الهدف 16 العديد من الغايات المرتبطة بنبذ العنف، ومكافحة الفساد والرشوة، ومن أهمها الغاية 16-6 المرتبطة بإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

وفيما يلى أهم الغايات

وقد وضعت الأمم المتحدة 12 من (الغايات) المرتبطة بالهدف 16 نستعرض أهمها فيما يلي:

الغاية 16-4
الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030.

الغاية 16-5
الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.

الغاية 16-6
إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

الغاية 16-7
ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

الغاية 16-8
توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

الغاية 16-10
كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

الغاية 16.أ
تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بعدة وسائل منها التعاون الدولي، من أجل بناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.

الغاية 16.ب
تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذُها لتحقيق التنمية المستدامة.

في ضوء ما تقدم، سيتعين على جميع الدول تعزيز الحد من الفساد، وتحقيق المساواة في الوصول إلى العدالة والأمن، والشمول السياسي لجميع الفئات الاجتماعية.

المبحث الثاني

التحديات التي تواجه تحقيق هدف الحوكمة الفعالة وتحقيق الغاية 16-6

تركز معايير الحوكمة على تحسين نوعية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتعزيز الشفافية والمساءلة وتشمل هذه المعايير القدرة على الحصول على المعلومات، والإفصاح عنها، وتحديد معايير للمساءلة والمراقبة.

إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في سبيل تحقيق الغاية 16-6 وتتمثل أهم تلك التحديات فيما يلـي :

1- **نقص الموارد المالية والبشرية:** يُعتبر نقص الموارد المالية والبشرية من أبرز التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مراجعة التنمية المستدامة، فعدم توافر الموارد المالية اللازمة يقيد قدرة هذه الأجهزة على تنفيذ المشاريع اللازمة والتحقق من تنفيذ السياسات والإجراءات بشكل فعال، بينما يؤدي نقص الموارد البشرية إلى عدم تمكنها من تلبية متطلبات المهام التي توكل إليها.

2- **تفاوت القدرات الرقابية:** تختلف قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في المناطق المختلفة على حسب تفويضها والصلاحيات المخولة لها، ويعتبر هذا التفاوت من التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مراجعة التنمية المستدامة، ففي بعض الدول، تكون الأجهزة الرقابية متقدمة وتمتلك القدرات اللازمة للقيام بمهامها بشكل فعال والصلاحيات للحصول علي البيانات واستخدامها والإبلاغ عن نتائج تدقيقها، بينما تفتقر الأجهزة الرقابية في دول أخرى إلى القدرات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وكذلك لحصولها علي البيانات المطلوبة للتدقيق في بعض الجهات.

3- **التحول الرقمي:** يعتبر التحول الرقمي من التحديات الحديثة ومن العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة حيث أن قيام الجهات الخاضعة للرقابة باستخدام تقنيات التحول الرقمي لتسجيل المعاملات وسرعة التعامل عليها وتأمينها يلزم أعضاء الأجهزة الرقابية بضرورة الإلمام بتلك النظم ومنهجيات ومعايير تدقيقها وتحليل البيانات والحصول على أدلة الإثبات الملائمة للحد من مخاطر التدقيق واكتشاف وتحليل الانحرافات باستخدام تلك التقنيات الحديثة ومواكبة هذه التغيرات التكنولوجية.

4- **قدرة التدقيق علي مكافحة الفساد:** مدى قدرة الجهاز الأعلى للرقابة على مراقبة وتقييم فعالية وكفاءة نظام مكافحة الفساد المطبق في المؤسسات العامة والتي تمثل عناصر نظام النزاهة العامة، وذلك من

حيث مدى إثبات التزام تلك الجهات بالنزاهة والقيم الأخلاقية، ومدى قوة نظام الرقابة الداخلية الخاص بها، ومدى توزيع الصلاحيات والمسئوليات بها بما يؤدي إلى الإبلاغ عن أي انحراف لاتخاذ ما يلزم من إجراءات بحسب الحالة، .....

5- **نقص التوعية والتثقيف:** يُعتبر نقص التوعية والتثقيف بأهمية التنمية المستدامة ودور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وكذا بأحدث أساليب مراجعة التنمية المستدامة من التحديات الرئيسية التي تواجه الأجهزة الرقابية.

ومن الجوانب الإيجابية التي يمكن أن توفرها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مراجعة التنمية المُستدامة، هي القدرة على رصد الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تخضع لرقابتها، وتحديد النقاط الضعيفة في تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة، والعمل على تطوير الحلول المناسبة لتحسين الأوضاع في هذه المناطق.

6- **تقليص المشاركة المدنية، ومحدودية المشاركة السياسية لعدد من الفئات الاجتماعية** : والذي من شأنه نسف الجهود الرامية إلى المضي قدما على مسار تحقيق التنمية المستدامة، وزيادة الاستقطاب والتمييز وعدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، فكلما كانت المشاركة المجتمعية ديمقراطية ومستجيبة للنوع وشاملة للمشاركة السياسية لكافة الفئات الاجتماعية، كلما أدى ذلك إلى تيسير الحصول على المعلومات والبيانات، ومن ثم يؤدي الجهاز الأعلى للرقابة مهام التدقيق المنوطة به ويقترح التوصيات، وعادة ما تستجيب لها الحكومات. أما إذا كان الوضع على النقيض، سيؤدي ذلك إلى صعوبة إجراء التدقيق منذ البداية.

وتشجع وتيسر الأمم المتحدة مشاركة منظمات المجتمع المدني على نطاق واسع، للمشاركة في عملية صنع القرار والتي تتسم بالانفتاح والاستجابة والمساءلة ووضع الأسس اللازمة للتطبيق.

وسنعرض فى الجزء التالي من الدراسة دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف 16 وغاياته.

المبحث الثالث

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هي هيئات مستقلة مسؤولة عن تدقيق الإدارة المالية وأداء مؤسسات القطاع العام، ومع تبني أهداف التنمية المستدامة أصبح للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دوراً جديداً ومهماً تلعبه في تحقيق الهدف 16، حيث أنه من الضروري التأكد من أن مؤسسات القطاع العام تعزز وجود المجتمعات السلمية والشاملة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات، ويُعد هذا الهدف بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، لأنه يوفر الأساس للحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

وإدراكاً للدور الجوهري الذى ينبغي أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في هذا الشأن، قامت الإنتوساي بإدراج المساهمة في متابعة ومراجعة وتنقيح أهداف التنمية المستدامة داخل السياق الوطني لكل دولة ووفقا للولاية التشريعية الفردية الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، كأولوية شاملة "رقم 2" ضمن خطتها الاستراتيجية 2017- 2022، واستكملت دعمها لهذا الدور الفعال بإقرار الأولوية "رقم 2" من خطتها الاستراتيجية 2023 – 2028 بعنوان "المساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

وكمساهمة إضافية لجهود الإنتوساي أطلقت كل من مبادرة تنمية الإنتوساى IDI ولجنة تقاسم المعرفة وغيرهم من الشركاء مبادرة "التدقيق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وضمن هذه المبادرة قام 73 جهاز رقابي بالإضافة الى مكتب فرعى واحد للتدقيق الوطني في كل من أفريقيا، وآسيا، ودول الكاريبي، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، ودول المحيط الهادي بعمليات تدقيق على الأداء حول جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد تم توثيق نتائج عمليات التدقيق هذه فى الإصدار الخاص بلجنة تقاسم المعرفة التابعة لمبادرة تنمية إنتوساي والمنشور عام 2019 بعنوان" هل الدول مستعدة لتنفيذ خطة 2030؟ : رؤى وتوصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "، اذ تبين أن النتائج المقدمة تشير إلى أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قد قامت بحث الحكومات المحلية على اتخاذ اجراءات مستحدثة وتقديم رقابة مستقلة على تنفيذ خطة 2030 على الصعيد الوطني، وتقديم التوصيات التي من شأنها تعزيز جاهزيتها وتنفيذ خطة 2030، والمساهمة بنشر الوعي بين المواطنين والأطراف ذات العلاقة حول أهمية تنفيذ خطة

الأمم المتحدة، كما تم فى بعض الحالات استشارة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عمليات المراجعة الوطنية التطوعية.

وانتقلت رغبة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من عمليات التدقيق على الجاهزية إلى التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وصرّح إعلان موسكو لعام 2019 من الإنكوساي 23 بأن التوجهات المستقبلية للتدقيق العام تعتمد على التزام شديد من قبل الإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة بتقديم رقابة خارجية مستقلة للإنجازات المرتبطة بالأهداف المتفق عليها وطنيا بما في ذلك تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء الاهتمام الكبير الذي تقدمه كلٌ من الإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن ما سبق، قررت مبادرة تنمية الإنتوساي الاستمرار بتقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في التدقيق على أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل نقطة الانطلاق لهذا الدعم في إعداد نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة (ISAM).

كما طورت الإنتوساي سلسلة من المبادئ والمعايير والارشادات يشملها إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية (IFPP)، وتختص تلك الإصدارات بالرقابة على القطاع العام بأنواعها الثلاثة: المالية والأداء والالتزام، والعديد منها يتناول موضوعات تدقيق محددة بعضها ذو صلة بشكل خاص بتدقيق الهدف 16، وتلك الإصدارات تتمثل فيما يلي :

- INTOSAI- P1 - إعلان ليما للتوجيهات الخاصة بالمبادئ الرقابية، ودور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة.
- INTOSAI- P10 - إعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية، والذي يقدم إرشادات حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأهمية حماية استقلاليتها لضمان رقابة فعالة.
- INTOSAI- P12 - قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – إحداث الفارق في حياة المواطنين، ويقدم المبادئ الأساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتكون مثالاً يحتذى به.
- INTOSAI-P20 - مبادئ الشفافية والمساءلة، من أجل مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الريادة بإعطاء المثل في حكومتها وممارساتها، وهو أمر بالغ الأهمية لمراجعة الهدف 16.

هذا بالإضافة إلى كلٍ من :

• GUID 5202 – التنمية المستدامة : دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، حيث يتناول مفهوم التنمية المستدامة وتقييم الدور الذى تلعبه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تجاه تحقيق أهدافها بما فيها الهدف 16.

• GUID 1900 – دليل مراجعة النظير، والذى يعد بمثابة وثيقة حية تعكس آخر التطورات في مجال مراجعة النظراء و يتم مراجعتها بشكل دوري ونشر إصدارات جديدة بشأنها.

وسيتم توضيح منهجية تدقيق الهدف 16 من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالمبحث التالي :

المبحث الرابع

منهجية تحقيق الهدف "16" من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تعتمد المنهجية المتبعة من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف "16" من أهداف التنمية المستدامة على الإطار العالمي الذي وضعته الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

(United Nations Sustainable Development Goals framework)

ويشتمل هذا الإطار على 17 هدف تهدف جميعها إلى تشجيع جهود الحكومات والمجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

ويتم استخدام المبادئ والمعايير والإرشادات المتعلقة بالرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام الصادرة عن منظمة الإنتوساي أو غيرها من المنظمات الدولية المعنية بالمحاسبة والتدقيق.

وعلى الرغم من تنوع واختلاف القوانين والتشريعات الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، إلا أنه يمكن الاتفاق على وجود منهجية عامة تتبعها تلك الأجهزة لتدقيق الهدف "16" من أهداف التنمية المستدامة تتمثل فـي :

- **تلخيص القرارات والتشريعات والاتفاقيات الدولية:** قبل بدء عملية التدقيق، يجب تلخيص جميع القرارات والتشريعات الحكومية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهدف "16" محل الفحص وتحليل بياناتها لتحديد مدى توافقها مع تحقيق الأهداف الرئيسية.
- **تحديد الغايات:** يتم تحديد (الغايات) المراد تحقيقها من خلال تحليل الوضع الحالي وتحديد الأولويات.
- **تحليل السياسات:** يتم تحليل السياسات والإجراءات المتبعة حالياً وتقييمها لتحديد ما إذا كانت تدعم تحقيق الهدف "16" والغايات المحددة أم لا.
- **تحديد الفجوات والجوانب الحرجة:** بعد دراسة الوثائق والأهداف المحددة والسياسات المتبعة، يجب تحديد الفجوات والجوانب الحرجة المتعلقة بتحقيق الغايات موضوع الفحص، هذا ويمكن تحديد الفجوات عن طريق مراجعة الإحصاءات والتقارير الحكومية ودراسة نظام الحوكمة والإدارة وتقييم أداء الجهات المعنية في تحقيق الغايات المحددة.

- **ضمان المشاركة المجتمعية وتعزيز الشفافية:** في تحديد الغايات المحددة، والبيانات والمؤشرات المرتبطة بالهدف "16"، وتوفير وسائل التواصل الفعالة والشفافة مع المجتمع المحلي والشركاء الآخرين لتبادل المعلومات والخبرات.
- **تقييم مدى التوافق مع الأهداف:** يتم تحليل المخاطر المحتملة، وضمان الحفاظ على التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحليل النظم الحكومية وتقييم أدائها ومراجعتها من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للتأكد من مدى توافقها مع الغايات المحددة. فإذا تلاحظ وجود تباين، يتم إعداد توصيات للتحسين واتخاذ الإجراءات التصحيحية من قبل الحكومات والجهات المعنية.
- **الإشراف على الإجراءات التصحيحية:** تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالإشراف على الإجراءات التصحيحية لتحقيق الغايات بما يتفق مع التوصيات الموضوعة في ضوء تنفيذ التشريعات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والوطنية، وذلك من خلال التنسيق مع الحكومات والمؤسسات الخاصة لتطوير الأدوات والسياسات الفعالة.
- **إبداء الرأي وإعداد التقارير النهائية:** يقوم المدققون بتقييم الممارسات الحكومية المختلفة المتعلقة بالتقرير والإبلاغ عن تحقيق الهف "16" لضمان الانسجام مع أفضل الممارسات المتعلقة بإعداد التقارير المماثلة التي تشير إلى مدى تحقيق الأهداف، مع متابعة بناء القدرات واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي المختلفة، ومتابعة التحديث المستمر للأهداف والغايات والمؤشرات وفقا لمعدلات التنفيذ والحالات الطارئة مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية، وتوافر التمويل اللازم.

وسنعرض في المبحث التالي أهم التجارب الدولية في مجال تدقيق الهدف 16 من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

المبحث الخامس

بعض التجارب الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق الهدف 16

يمثل الاطلاع على تجارب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فرصة جيدة لتبادل الخبرات ومعرفة أفضل الممارسات في تدقيق أهداف التنمية المستدامة بصفة عامة، والغاية 16-6 بصفة خاصة، وفيما يلي بعض الأمثلة على تجارب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في متابعة تدقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة :

1- **مكافحة الأنشطة غير القانونية:** كان التعامل مع الأمن البحري على بحيرة فيكتوريا موضوع تقرير نشر في عام 2020 من قبل مكتب المدقق العام لجمهورية أوغندا، حيث تم التوصل إلى وجود قصور في إدارة مواجهة الأنشطة غير القانونية، مثل القرصنة والتهريب والاتجار، وتم تقديم اقتراحات لتحسين جهود المراقبة والرصد والإنفاذ لمكافحة العمليات غير القانونية.

2- **تعزيز سيادة القانون:** شهد عام 2020 نشر تقرير عن حالة نظام العدالة الجنائية في جنوب أفريقيا من قبل المدقق العام لجنوب أفريقيا. وجد التدقيق عيوبًا خطيرة في كفاءة نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك عدم كفاية آليات الأداء والرصد، وعدم كفاية القدرات، والتراكم في معالجة القضايا. واقترح التقرير إجراءات لتحسين المراقبة والإبلاغ، وتعزيز نظام العدالة الجنائية، وتوسيع القدرات، وتقصير فترات التأخير في البت في القضايا.

3- **تعزيز الوصول إلى العدالة:**

- نُشر تقرير عن درجة وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة في عام 2019 من قبل مكتب المدقق العام في بيرو، وقد توصل التقرير إلى أن البنية التحتية غير الملائمة، والخدمات الفرعية، وقدرة المؤسسات العامة ليست سوى عدد قليل من العقبات التي تواجه الفئات الضعيفة والمهمشة التي تحاول الوصول إلى العدالة. هذا وقد قدم التقرير توصيات بشأن الخطوات التي من شأنها تعزيز الخدمات وتعزيز القدرة المؤسسية وزيادة الوصول إلى العدالة.

- في عام 2020، أصدر مكتب المدقق العام في ألبرتا تقريرا عن النظام القضائي الكندي، ووجد التحقيق عدم كفاية البنية التحتية في نظام المحاكم فضلا عن وجود تأخيرات كبيرة في معالجة القضايا. هذا وقد اقترح مكتب المدقق العام أن تشمل الإجراءات تعزيز قدرة المؤسسات القضائية وكفاءة نظام العدالة.

4- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** شهد عام 2019 نشر تقرير عن المساءلة والشفافية في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل مكتب التدقيق الوطني في السويد. شدد البحث على الحاجة إلى زيادة المساءلة والشفافية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 16-6. واقترح التقرير إجراءات لتشجيع المزيد من المساءلة، وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة، وتعزيز شفافية أفضل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

5- **منع الاحتيال والفساد:** تم نشر دراسة حول الاحتيال والأخطاء في تقديم الخدمات العامة في المملكة المتحدة من قبل مكتب التدقيق الوطني في عام 2020، وأشارت الدراسة إلى أن عدم كفاية أنظمة المراقبة والإبلاغ والافتقار إلى القدرة على تدابير منع الاحتيال ليست سوى اثنتين من أوجه القصور الخطيرة التي تم التوصل اليها فيما يتعلق بإدارة الاحتيال والخطأ في تقديم الخدمات العامة. ومن أجل إدارة الاحتيال والأخطاء بشكل أفضل، تم اقتراح بعض الإجراءات مثل تعزيز أنظمة الإشراف والمراقبة وتعزيز القدرة على تقنيات منع الاحتيال.

6- **بناء المؤسسات المرنة:** تم نشر تقرير عن جهود أوروغواي للحد من مخاطر الكوارث في عام 2020 من قبل مكتب المراقب العام في أوروغواي. كان عدم كفاية البنية التحتية، والقدرة غير الكافية، وسوء التنسيق بين المنظمات العامة من بين نقاط الضعف التي أشار إليها التقرير في مؤسسات إدارة الكوارث، وتم اقتراح عدد من المبادرات التي اقترحها مكتب المراقب العام لتحسين الجهود للحد من مخاطر الكوارث مثل بناء البنية التحتية للتأهب للكوارث، وتكثيف جهود بناء القدرات، وتشجيع التنسيق الأفضل بين المؤسسات العامة.

وتسلط الأمثلة السابقة الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تشجيع المسؤولية والانفتاح والحوكمة الرشيدة بالإضافة إلى حل المشكلات التي تقف في طريق تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، وهي تدعم تطوير المؤسسات المرنة، والعدالة التي يمكن الوصول إليها، والتمويل الفعال، وكلها تساهم في إنشاء مجتمعات سلمية وشاملة من خلال تقديم إشراف محايد ورؤى عملية لتشجيع إدارة أفضل وسياسة عامة.

المبحث السادس

إطار مقترح لتدقيق الأجهزة العليا الرقابة المالية والمحاسبة بشأن الهدف 16

- يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تساعد في الكشف عن الفساد ومنعه، حيث يعوق الفساد هدف التنمية المستدامة 16بشكل كبير، وبالتالي فإن القضاء عليه يتطلب استراتيجية قوية وجيدة التنسيق، وذلك بمتابعة تطبيق الأطر القانونية للحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما، وإجراء عمليات تدقيق ومراجعات وتقييمات للبرامج والسياسات الحكومية من أجل اكتشاف الاحتيال والفساد وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تعتبر أساسية في الكشف عن العيوب التي تشجع على الفساد والتى يمكن أن تتواجد في أنظمة الحكومات والمؤسسات.

- يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تدعم المساءلة والشفافية في المواضيع ذات الصلة بالإدارة المالية العامة، بتقييم الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية، لاسيما فيما يتعلق بالإدارة المالية العامة وإجراءات مكافحة الفساد، وضمان إنفاق الأموال الحكومية المخصصة لتلك الأغراض بشكل فعال وشفاف وذلك من خلال تدقيق الإنفاق الحكومي وتقييم نجاح المبادرات الحكومية المتعلقة بهذا الشأن بكفاءة وفعالية.

- يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التشجيع على تبني أفضل الممارسات وتساعد في الكشف عن أوجه القصور في القدرات المؤسسية حيث تعد المؤسسات القوية القادرة على إقامة العدل بكفاءة وفعالية ووقف الاتجار بالبشر والفساد ضرورية لتحقيق الغاية 16-6 من أهداف التنمية المستدامة، بمتابعة قيام الحكومات لتعزيز إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، هذا ويمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المساعدة في تحديد أوجه القصور في القدرات واقتراح إجراءات لتقوية المؤسسات وزيادة القدرات وتعزيز أفضل الممارسات. كما يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحسين مشاركة أصحاب المصالح، وتعزيز تبادل المعلومات من خلال عملها مع الحكومات.

- يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تراقب تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالهدف 16 من خلال تقييم فعالية وكفاءة الإجراءات الحكومية لتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة، والمؤسسات المسؤولة.

- يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أيضا أن تراقب أداء المؤسسات العامة، بما في ذلك للتأكد من أنها تعمل بطريقة محايدة وشفافة وخاضعة للمساءلة. يمكن أن يشمل ذلك تقييم جودة وفعالية خدماتهم، فضلا عن ضمان عملهم ضمن الأطر القانونية، بالإضافة إلى التحقق من مشاركة وإدماج الفئات المهمشة في عمليات صنع القرار، ومدى استجابة المؤسسات العامة لاحتياجات مختلف شرائح المجتمع.

- يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدى اضطلاعها بمهامها الرقابية في ضوء الصلاحيات المخولة لها، أن تساهم في الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، وهو ما يمثل الغاية 4 من الهدف 16، وكذلك ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات، وهو ما يمثل الغاية 7 من ذات الهدف.

فإن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تتعرض أثناء عمليات تدقيق الالتزام بمدى تنفيذ الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية لمقابلة مظاهر عدة من الجرائم الإيكولوجية التي تحرم البلدان من إيرادات وفرص للتنمية (تشير التقديرات إلى سرقة موارد طبيعية تتراوح قيمتها بين 91 - 258 مليار دولار سنويا من قبل مجرمين)، وتكون الصراعات على الموارد الطبيعية والتدهور البيئي والتلوث من العوامل المؤدية إلى انعدام الأمن الاجتماعي والعنف اللذان يؤثران في كثير من الأحيان بشكل غير متناسب على الضعفاء، ويمكن أن يسهم تعزيز دور القانون والعدالة لإدارة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية في العملية الأساسية لبناء مجتمع شامل قائم على العدل وصنع القرار الديمقراطي.

وتقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال الرقابة على تحقيق غايات الهدف 16 بدور كبير في مكافحة التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، واسترداد الأصول المسروقة، وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات.

بشكل عام، يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز المساءلة والشفافية والفعالية في تنفيذ الهدف 16 وأهداف التنمية المستدامة الأوسع من خلال توفير تقييمات مستقلة للإجراءات الحكومية، كما يمكنها أن تساعد في تحديد مجالات التقدم، وكذلك المجالات التي تحتاج إلى تحسينات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفى النهاية يجب أن تكون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مثالاً يحتذى به فى المساءلة والشفافية، وتوفير المعلومات الرقابية عن أجهزة الدولة المختلفة للجمهور، فيما لا يشكل مساساً بمصالح الدولة والأمن القومي.

وفيما يلى أهم نتائج وتوصيات الدراسة:

أ- النتائــج

أظهرت نتائج الدراسة الدور الهام للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فى تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة "تحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية" وغاياته المختلفة وتتمثل أهم تلك النتائج فيما يلي :

1) مكافحة الأنشطة غير القانونية مثل القرصنة والتهريب والاتجار، وتقديم اقتراحات لتحسين جهود المراقبة والرصد والإنفاذ لمكافحة العمليات غير القانونية.

2) تعزيز سيادة القانون بدراسة كفاية آليات الأداء والرصد، وكفاية القدرات، والتراكم في معالجة القضايا. واقتراح إجراءات لتحسين المراقبة والإبلاغ، وتعزيز نظام العدالة الجنائية، وتوسيع القدرات، وتقصير فترات تأخير البت في القضايا.

3) تعزيز الوصول إلى العدالة من قبل الفئات الضعيفة والمهمشة واقتراح الإجراءات والتى من شأنها تعزيز قدرة المؤسسات القضائية وكفاءة نظام العدالة.

4) تعزيز الشفافية والمساءلة واقتراح إجراءات لتشجيع المزيد من المساءلة، وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة، وتعزيز شفافية أفضل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

5) منع الاحتيال والفساد باقتراح بعض الإجراءات مثل تعزيز أنظمة الإشراف والمراقبة وتعزيز القدرة على تقنيات منع الاحتيال.

6) بناء المؤسسات المرنة من خلال اقتراح عدد من المبادرات لتحسين الجهود للحد من مخاطر الكوارث مثل بناء البنية التحتية للتأهب للكوارث، وتكثيف جهود بناء القدرات، وتشجيع التنسيق الأفضل بين المؤسسات العامة.

ب- التوصيات

يتطلب تحقيق الهدف 16، وبخاصة الغاية 16-6 مراقبة فعالة من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بحيث يمكن لهذه الأجهزة المساعدة في تعزيز المساءلة والشفافية وضمان إحقاق العدالة ومكافحة الفساد، وحفظ التنوع البيولوجي في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق هذا الهدف :

1) تحتاج الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى تطبيق معايير محددة لضمان الشفافية والمساءلة في أدائها.

2) توفير معلومات دقيقة ومحدّثة حول أدائها وميزانياتها وأهدافها ونتائج عملها.

3) يجب على هذه الأجهزة أيضًا ضمان إتاحة هذه المعلومات للجمهور والمواطنين لسهولة الوصول إليها، بحيث يمكن للجميع مراقبة عملها وتقييمها بشكل فعال.

4) يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تراقب تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالهدف 16 من خلال تقييم فعالية وكفاءة الإجراءات الحكومية لتعزيز وجود المجتمعات السلمية والشاملة، والوصول إلى العدالة والمؤسسات المسؤولة فضلا عن دورها لفحص ما إذا كانت الموارد العامة تُستخدم بكفاءة وشفافية واقتصاد لتحقيق هذه الأهداف.

5) استمرار المنظمات الدولية والإقليمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحديث الأطر والمعايير اللازمة لتدقيق مدى التزام الحكومات بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالأخص الهدف 16، حيث أن وجود مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات يضمن الرقابة على تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

(1) https://sdgs.un.org/ar/goals/goal16.

(2) https://www.unodc.org/romena/ar/SDG/sdg-16_-promote-peaceful-inclusive-societies-for-sustainable-development--provide-access-to-justice-for-all-and-build-effective--accountable-and-inclusive-institutions-at-all-levels.html

(3) https://www.intosai.org/fileadmin/downloads/documents/open_access/about_intosai/strategic_plan/AR_2023-2028_intosai_strategic_plan.PDF

(4) (https://www.intosai.org/ar/focus-areas/intosai-un-sdgs/sais-a-regions

(5) https://www.sdg16toolkit.org/explore/accountability-forsdg16/working-with-supreme-audit-institutions/ WORKING WITH SUPREME AUDIT INSTITUTIONS

(6) https://sdg-ar-psaqatar.opendata.arcgis.com/pages/g-16

(7) tps://afsd-2021.unescwa.org/sdgs/pdf/background-notes/21-00221_%20AFSD-2021-Bckd-Note-On-Sdg-16-Ar_20March.pdf

(8) Sustainable Development Goals,17 goals to transform our world, Home - United Nations Sustainable Development

(9) http://www.idi.no/en/elibrary/cpd/auditing-sustainable-development-goals-programme

(10) https://www.cbd.int/development/doc/biodiversity-2030-agenda-technical-note-ar.pdf